ورقـــة بحثيـــة

المؤتمر الصهيوني 39:

كيف يسيطر "اليمين" على مستقبل الصهيونية العالمية؟

17-12-2025

ملخص تنفيذي

انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي في دورته التاسعة والثلاثين في القدس خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2025، لأول مرة حضوريًا منذ عشر سنوات بعد عقد المؤتمر السابق في 2020 عبر الإنترنت بسبب جائحة كوفيد- 19. ويأتي المؤتمر تحت مظلة المنظمة الصهيونية العالمية بهدف تحديد السياسات العامة، وتوزيع التمويل على المؤسسات القومية، ووضع خطة مستقبلية لمسار الصهيونية في إسرائيل والشتات، وتحديد التعيينات الجديدة في المؤسسة واللجان التابعة لها. وفي ذلك الإطار تسعى الورقة البحثية للإجابة عن ثلاثة تساؤلات رئيسة: ما دور المؤتمر داخل المنظمة الصهيونية؟ وكيف تتجلى العلاقة التأثيرية التبادلية بين المنظمة وإسرائيل؟ وما أبرز مخرجات المؤتمر وما تدل عليه من توجهات مستقبلية في السياسة الصهيونية عالميًا؟

ومن المهم الإشارة إلى أن المؤتمر يشكل أعلى سلطة تشريعية في المنظمة الصهيونية العالمية، ويضم حوالي 500 مندوب من إسرائيل والشتات اليهودي، موزعين جغرافيًا وأيديولوجيًا بين التوجهات اليمينية والوسطية واليسارية. وتتمتع الأحزاب والتيارات المختلفة بحقوق متفاوتة في التصويت والمناقشة، فيما يشارك الممثلون عن المنظمات الدولية الصهيونية بتصويت محدود. ويحدد المؤتمر السياسات العامة، ويوزع الميزانيات، ويشرف على تنفيذ البرامج في التعليم، والثقافة، والهجرة، والاستيطان، والشئون الدينية، وهو ما يعطيه القدرة على توجيه نشاطات الحركة الصهيونية عالميًا.

شارك في المؤتمر الأخير 543 مندوبًا من 36 دولة، مع هيمنة واضحة للمندوبين الإسرائيليين وأحزاب اليمين واليمين الوسط، بينما مثلت الفصائل الوسطية واليسارية أقلية نسبية لكنها استطاعت تمرير عدد من القرارات العملية. تضمنت أبرز القرارات وقف إقامة مستوطنة E1 التي تقع بين القدس الشرقية ومستوطنة معاليه أدوميم، وتعزيز دراسة اللغة العبرية في الشتات، وفتح الوصول إلى الحائط الغربي للجمهور العام، ودعم التجنيد العادل في إسرائيل، وإنشاء لجنة تحقيق لأحداث 7 أكتوبر، وتعزيز الشفافية في اعتماد الميزانيات، وحماية المجتمع المدني في إسرائيل، في حين تم تعطيل بعض القرارات المرتبطة بفرض السيادة على الضفة الغربية وغور الأردن.

فيما أظهرت نتائج المؤتمر تزايد خضوع المنظمة الصهيونية للسياسات الإسرائيلية؛ إذ أصبح للتيار اليميني في الحكومة الإسرائيلية والنخبة التنفيذية للمنظمة تأثير مباشر على توجيه السياسات المالية والاستيطانية. بينما حافظت الفصائل الوسطية واليسارية على القدرة على تمرير بعض القرارات الاجتماعية والثقافية والتعليمية عبر التحالفات الاستراتيجية؛ مما يعني أن المنظمة أصبحت بمثابة أداة تنفيذية للتوجهات الإسرائيلية، لا سيما في مجالات الهجرة، والاستيطان، وتعزيز النفوذ اليهودي في الشتات.

ورغم الغلبة العددية للتيارات اليمينية في الانتخابات والمناصب التنفيذية، فإن قرارات المؤتمر الكبرى تم تمريرها غالبًا عبر تحالفات الوسط واليسار، مع إبقاء اليمين على السيطرة السياسية والمالية على المؤسسات الكبرى. ويظهر ذلك في تعيين رؤساء تنفيذيين مؤثرين والسعي لتحديد ميزانيات ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات لإدارة الأراضي والمشاريع الاستيطانية، وهو ما يعكس قدرة اليمين على توجيه السياسات الكبرى داخليًا وخارجيًا، حتى مع تمرير بعض القرارات المعتدلة اجتماعيًا وثقافيًا.

وقد أبرز المؤتمر أهمية استقطاب الجيل اليهودي الجديد في الشتات، الذي يظهر ابتعادًا متزايدًا عن الهوية الصهيونية. فيما ركزت القرارات على تمويل برامج تعليمية وثقافية ودينية لإعادة ربط الشباب باليهودية والصهيونية، والذي ظهر بعد ذلك في شكل عقد مؤتمر عالمي للشباب في بودابست، وفي تركيز إسرائيل على برامج دعائية رقمية تستهدف الأجيال الجديدة. تأتي هذه الخطوة في سياق الحفاظ على ضمان استمرارية دعم الجاليات اليهودية حول العالم وتعزيز صورة إسرائيل دوليًا، مع مواجهة معاداة السامية عالميًا.

بينما تستمر الصراعات حول مستقبل الضفة الغربية، يسعى اليمين لترسيخ مشروعه الاستيطاني من خلال السيطرة على المناصب التنفيذية والموارد المالية. ويكشف المؤتمر عن توجه مستقبلي مزدوج للصهيونية العالمية، يتمثل في تصاعد النفوذ السياسي لليمين داخليًا، مع مواصلة الجهود لتوحيد الأنشطة الثقافية والتعليمية في الشتات، مع إبقاء المنظمة بمثابة واجهة تمثيلية دولية يمكن لإسرائيل الاستفادة منها لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية.

إعداد

مريم صلاح

وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي في دورته التاسعة والثلاثين في القدس على مدار ثلاثة أيام (28، 29، 30 أكتوبر)، وانعقد المؤتمر الذي يعقد كل خمس سنوات حضوريًا بعد أن انعقدت الدورة الماضية في عام 2020 افتراضيًا بسبب جائحة كوفيد - 19، ويعقد المؤتمر الصهيوني تحت مظلة المنظمة الصهيونية العالمية، بهدف الاتفاق على عديد من الأمور، أبرزها توزيع التمويل على المؤسسات الصهيونية، ووضع خطة عمل مستقبلية خاصة بمسار الصهيونية العالمي سواء بالنسبة لليهود في إسرائيل أو اليهود في الشتات، وأيضًا وضع مجموعة من التعيينات الجديدة للمنظمة العالمية، واللجان التي تندرج تحتها، ورؤساء المؤسسات الوطنية الثلاث الأساسية التابعة للمنظمة.

ويُعد المؤتمر تجمعًا دوريًا يضم مجموعة منتخبة من المندوبين يمثلون المناطق الجغرافية لليهود في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب ممثلين عن الفصائل الحزبية والموضوعية الصهيونية. ويبلغ عدد أعضائه قرابة 500 مندوب، يشاركون خلال جلساته التي تمتد لثلاثة أيام في مناقشة القضايا المدرجة على جدول الأعمال والتصويت على القرارات المتعلقة بها. في هذا الإطار، تسعى هذه الورقة للإجابة عن التساؤل المحوري: إلى أي مدى يؤثر المؤتمر التاسع والثلاثون للمنظمة الصهيونية العالمية ومخرجاته على السياسات والاتجاهات الصهيونية المستقبلية؟

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

ماهية المؤتمر الصهيوني العالمي ودوره في هيكل الحركة الصهيونية

يعد المؤتمر الصهيوني العالمي السلطة التشريعية العليا للمنظمة الصهيونية العالمية، ويُعتبر الجهاز الأعلى لها. وتأسس في عام 1897 على يد تيودور هرتزل، وكان أول اجتماع له في مدينة بازل بسويسرا. وبعد انعقاد المؤتمر الأول، كان يتم اختيار أي من الدول الأوربية لتكون مقرًا للمؤتمرات التي عقدت سنويًا بعد ذلك حتى عام 1901، ثم انتقل النظام إلى عقد المؤتمرات كل سنتين تقريبًا في الفترة من عام 1903 إلى عام 1913. وتوقف انعقاد المؤتمر بين عامي 1913 و1921 بسبب الحرب العالمية الأولى وما تبعها من اضطرابات، قبل أن تُستأنف المؤتمرات من عام 1921 إلى عام 1939، وتوقف انعقاد المؤتمر مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام 1946 أصبح يُعقد كل أربع إلى خمس سنوات تقريبًا. وبعد إعلان قيام إسرائيل في عام 1948، بدأ المؤتمر في الانعقاد في القدس عام 1951 ويستمر في ذلك حتى الوقت الحاضر[1].

أ. أهمية المؤتمر:

يُعد المؤتمر الصهيوني العالمي الهيئة التمثيلية الأبرز في المجتمع اليهودي الدولي؛ حيث يشغل موقع السلطة التشريعية العليا للمنظمة الصهيونية العالمية (كما تم ذكره سابقًا) ويضطلع بمسئولية تحديد سياساتها العامة وتوجهاتها الاستراتيجية. وعلى الرغم من أهميته المركزية، يظل المؤتمر غامضًا إلى حد كبير بالنسبة لعديد من المهتمين بالحركة الصهيونية؛ نظرًا لتعقيد هيكله الداخلي وطبيعة آلياته التنظيمية والسياسية؛ مما يجعل فهم دوره الكامل تحديًا حتى داخل الأوساط اليهودية نفسها.

تتجلى أهمية المؤتمر في قدرته على توزيع الموازنات والموارد المالية الضخمة المخصصة للمؤسسات الصهيونية حول العالم، إضافة إلى توجيه السياسات المتعلقة بالتعليم اليهودي وتعزيز الهوية اليهودية في الشتات. كما يسهم المؤتمر في إعادة صياغة العلاقة بين إسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج بما يعكس أولويات الحركة الصهيونية العالمية[2].

وينبع التأثير الأكبر للمؤتمر من كونه المؤسسة التي تحتفظ بوظيفة السلطة العامة للحركة الصهيونية؛ أي الجهة التي تعيد صياغة مفهوم القيادة القومية في سياق يتجاوز حدود الدولة الإسرائيلية. كما يوفر المؤتمر إطارًا فيدراليًا يتيح لكل تيار وجماعة مساحة للتعبير والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي الصهيوني. كما يتضح أثر المؤتمر في تنسيق الأدوار بين المؤسسات الصهيونية المختلفة، مثل المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي لإسرائيل. فالقرارات والتوازنات الداخلية للمؤتمر تنعكس مباشرة على سياسات هذه المؤسسات، سواء في مجالات الاستيطان والهجرة أو توزيع الموارد والدعم للجاليات اليهودية في الخارج. وبالتالي فإن المؤتمر يمثل نقطة التقاء لصنع القرار الصهيوني على المستويات المتعددة، جامعًا بين البعد السياسي والبعد التنظيمي في الوقت نفسه، وراسمًا السياسات الصهيونية على مدار الخمس سنوات القادمة حول العالم[3].

وتتمثل المهام الأساسية للمؤتمر في أنه ينتخب رئيس السلطة التنفيذية الصهيونية ونائب الرئيس وأعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء المجلس العام الصهيوني ونوابهم ورئيس المحكمة الصهيونية العليا ومحامي المنظمة الصهيونية العالمية والمراقب المالي. كما يتلقى تقارير السلطة التنفيذية الصهيونية ومؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية وينظر فيها، وتقرير المراقب المالي ويبت فيه.

ويناقش المؤتمر في لجانه المقترحات التي يقدمها إلى المؤتمر مندوبو المجلس العام الصهيوني وأعضاء هيئة رئاسة المؤتمر والسلطة التنفيذية الصهيونية والاتحادات الصهيونية. وتطرح استنتاجات اللجان للتصويت في الجلسة العامة للمؤتمر. وأخيرًا يضع سياسة المنظمة الصهيونية العالمية، بما في ذلك السياسة المالية، وفي فترة ما بين المؤتمرات، يتولى المجلس العام الصهيوني عديدًا من سلطات المؤتمر، بما في ذلك سلطة تعديل الدستور.

ب. المشاركون في المؤتمر:

1. المندوبون: (حقوق تصويت كاملة على قرارات المؤتمر)

من القواعد المنظمة لانعقاد المؤتمر مشاركة قرابة 500 مندوب من مختلف أنحاء العالم والذين يشاركون بشكل مباشر في عمليات التصويت، في هذا الجزء سيتم الإشارة إلى تركيبة الأعضاء المندوبين بما في ذلك يهود إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية واليهود في الشتات، وأسس اختيار المندوبين والتمثيل الجغرافي والفكري، وأيضًا نسب التمثيل وتوازن القوى داخل المؤتمر. وهم المندوبون الذين يتمتعون بحقوق كاملة في التصويت، والقاعدة الأساسية المشكلة لهذا المؤتمر.

- **تكوين الأعضاء أو المندوبين في المؤتمر:**

توزيع المقاعد: يتم توزيع المقاعد وفق نسب محددة تراعي التمثيل الجغرافي للحركة الصهيونية العالمية[4] :

- إسرائيل: ٪38
- الولايات المتحدة الأمريكية: ٪29
- بقية دول الشتات اليهودي: ٪33

يتم اختيار المندوبين من كل دولة بها جالية يهودية عبر انتخابات تُنظمها إدارة التصويت المحلية؛ حيث تحدد لجنة الانتخابات في المنطقة طريقة الانتخابات وإجراء الانتخابات في كل بلد يوجد فيه اتحاد صهيوني، على أن يكون هذا الاتحاد عضوًا في المنظمة الصهيونية العالمية، ويجب إجراء انتخابات المؤتمر في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل انعقاد المؤتمر.

في حالة دول الشتات، يتم تحديد العدد الإجمالي للمندوبين، ويحدد عددهم من كل دولة قبل كل مؤتمر عبر لجنة خاصة، وتأخذ في اعتبارها عدة عوامل؛ منها حجم السكان اليهود في كل بلد، بالإضافة إلى الإنجازات الصهيونية هناك، مثل عدد أعضاء الفيدرالية الصهيونية، ومستوى الهجرة، والأنشطة التعليمية والدعائية اليهودية. وللتقدم لهذه الانتخابات، يجب أن يكون المرشح ينتمي إلى أحد الأحزاب التابعة لأحد

الفصائل الخمسة الكبرى في المنظمة الصهيونية، والتي تتمتع جميعها بحقوق تصويت كاملة داخل المؤتمر الصهيوني العالمي. لذلك يُوصف التمثيل داخل المؤتمر بأنه «أيديولوجي-جغرافي» في آن واحد؛ حيث يجمع بين الانتماء الفكري والسياسي، والتمثيل الجغرافي للجاليات اليهودية حول العالم.

- **الاتحادات الصهيونية:**

يضم المؤتمر الصهيوني العالمي ممثلين عن الاتحادات الجغرافية الصهيونية في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى منظمات نسائية صهيونية ومنظمات يهودية دولية لها وضع خاص، كما يُسمح للمشاركين في المؤتمر بتشكيل ما يُعرف بالكتل أو الاتحادات الأيديولوجية، وهي أشبه بالأحزاب السياسية داخل المؤتمر؛ حيث يجتمع من يشاركون الفكر نفسها أو التوجه الصهيوني نفسه في تكتل واحد. (تجمع بين الأحزاب والمنظمات) وهي عبارة عن 5 اتحادات:

- الاتحاد الصهيوني العالمي: الحركة العمالية الصهيونية - أرزينو - اتحاد ميرتس.
- الفصيل المتحد: كاديما - هنوار حاتسيوني - ميركاز.
- العالم المزراخي/إيشود لأومي/حيروت/يسرائيل بيتينو.
- الليكود العالمي / شاس.
- هداسا / الاتحاد.

2. المنظمات اليهودية الدولية المشاركة: (حقوق تصويت محدودة على قرارات المؤتمر)

يتم تمثيل المنظمات اليهودية الدولية أيضًا في المؤتمر الصهيوني منذ عام 1972، شريطة أن تقبل برنامج القدس، وتتمتع هذه الهيئات بحقوق تصويت محدودة، فهي لا تصوت على مسائل الترشح والانتخابات لمؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، وتقتصر مشاركتها على القضايا المرتبطة بها أو التي تمس مصلحتها بشكل مباشر. وفيما يلي المنظمات اليهودية الدولية المشاركة:

1. بناي بريث دولي.

2. اتحاد مكابي العالمي.

3. منظمة نعمات.

4. المنظمة الصهيونية النسائية الدولية.

5. الحركة الماسورتية العالمية (Masorati Olami).

6. إيمونة العالمية.

7. المنظمة العالمية للمعابد اليهودية والمجتمعات الأرثوذكسية في إسرائيل والشتات.

8. الاتحاد السفاردي الأمريكي.

9. الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية.

10. الاتحاد العالمي للطلاب اليهود.

11. المجلس الصهيوني في إسرائيل[5].

3. المشاركون بصفة استشارية: (لا يتمتعون بحق التصويت على قرارات المؤتمر)

بالإضافة إلى المندوبين الذين يتمتعون بحقوق التصويت الكاملة المشاركين في الكونجرس، هناك أيضًا مشاركون بصفة استشارية يمكنهم المشاركة في المناقشات ولكن ليس لديهم حقوق التصويت. ويتألف هؤلاء من أصحاب المناصب مثل أعضاء السلطة التنفيذية الصهيونية، وأعضاء المجلس العام الصهيوني الذين لم يتم انتخابهم كمندوبين في المؤتمر، ورؤساء الاتحادات الصهيونية، وأصحاب المناصب القضائية، ورئيس المحكمة الصهيونية العليا، والمدعي العام، والمراقب المالي وممثلي حركة الشباب الصهيوني. ويمكن دعوة المراقبين الذين ليس لديهم حق التحدث أو التصويت من قبل السلطة التنفيذية الصهيونية أو رئاسة المؤتمر[6].

ما هو المؤتمر الصهيوني؟

- الهيئة التشريعية العليا للمنظمة الصهيونية.
- ينعقد كل خمس سنوات في القدس.
- يضم نحو 500 مندوب من إسرائيل والشتات والولايات المتحدة.

توزيع المقاعد

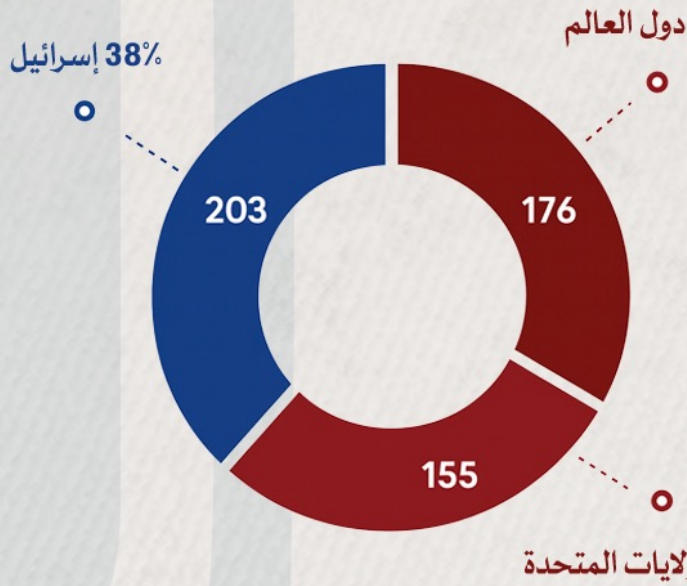

أهميته

- يحدد السياسات والتوجهات الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة.
- يوزع الميزانية على المؤسسات القومية.
- ينتخب القيادة التنفيذية، ويصوّت على القرارات.

ثانيًا:

المؤتمر الصهيوني العالمي التاسع والثلاثون (القدس 2025)

انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي التاسع والثلاثون في القدس في الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2025. في اليوم الأول، الثلاثاء 28 أكتوبر، بدأ بالجلسة العامة الافتتاحية، التي تضمنت كلمات ترحيبية وافتتاحية رسمية للمؤتمر، تلتها الجلسة الثانية المخصصة لتكريم الشخصيات الشرفية المشاركة في المؤتمر. بعد ذلك بدأت الجلسة العامة الثالثة، التي قُسمت إلى عدة جلسات متوازية ركزت على مواضيع مهمة مثل مواجهة معاداة السامية، ودور الصهيونية على وسائل التواصل الاجتماعي، ودور النساء في الحركة الصهيونية. كما انعقدت في الوقت نفسه لجنة الدستور لمناقشة المواضيع التنظيمية للمؤتمر. وبعد انتهاء الجلسات، عقد حفل افتتاح رسمي ثم اختتم اليوم الأول للأعمال.

في اليوم الثاني من المؤتمر اجتمعت الأحزاب والمنظمات المشاركة حيث تم مناقشة القضايا الداخلية وتحضير الاستراتيجيات للجلسات المقبلة. ثم انطلقت الجلسة العامة الرابعة بعنوان «الصهيونية 20.48»، والتي تضمنت انتخاب الهيئة التنفيذية الجديدة المقترحة من اللجنة الدائمة. كما عقدت جلسة مخصصة لإقامة «بيت مدراش» وطاولات مستديرة لمناقشة المواضيع الصهيونية بإشراف أكاديمي. بعد ذلك، بدأت اجتماعات اللجان المتخصصة التابعة للمؤتمر؛ حيث تم تقسيم المندوبين للعمل على ملفات محددة تشمل السيادة والحدود، واللغة والهوية الثقافية، والتعددية والعدالة الاجتماعية ووحدة الشعب اليهودي، والمساءلة والشفافية، والسياسات الاجتماعية والوطنية، والصمود والشفاء، ومكافحة معاداة السامية، والتعليم والذاكرة، ولجنة الدستور، والقيادة وتمكين الأفراد. كما اجتمعت لجنة خاصة لصياغة القرارات المقترحة للمؤتمر.

جرى بعد ذلك اجتماع مغلق للجنة صياغة القرارات، لمراجعة المقترحات وصياغتها بشكل نهائي. فيما انطلق المشاركون في جولات ميدانية مختلفة، تضمنت زيارة مناطق غزة المحيطة، وجولات إعادة التأهيل في وسط إسرائيل ضمن برنامج «أبطال ضد إرادتهم»، وزيارة القدس ضمن برنامج «قلب

الشعب، قلب الأمة»، لاستكشاف الثقافة والحياة اليومية للمجتمعات اليهودية في إسرائيل.

في اليوم الثالث من المؤتمر عقدت اجتماعات الأحزاب والمنظمات المشاركة؛ حيث واصل المندوبون مناقشة قضاياهم الداخلية وتحضير النقاط النهائية للجلسات الرسمية. ثم انطلقت الجلسة العامة الخامسة المخصصة لاتخاذ القرارات، والتي ناقشت وصوتت على القرارات والمقترحات المقدمة خلال أيام المؤتمر. بعد ذلك انعقدت الجلسة العامة السادسة التي شكلت الجلسة الختامية للمؤتمر؛ حيث تم تقديم خلاصة الأعمال والنتائج، بعد ذلك، انعقدت جلسة المجلس العام الصهيوني رقم 1/39، لمتابعة الأمور التنظيمية والإدارية المتعلقة بالحركة الصهيونية[7].

ا. الانتخابات والمندوبون:

انعقد المؤتمر من 543 مندوبًا من جميع أنحاء العالم: 203 (38٪) من إسرائيل، بناءً على نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة، و155 (29٪) من الولايات المتحدة، والباقي من بقية الشتات اليهودي (33٪). ويشار إلى أنه بفعل تزايد موجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، ارتفع عدد المندوبين الإسرائيليين داخل المؤتمر الصهيوني تدريجيًا. جاء ذلك على حساب تمثيل الجاليات اليهودية في الخارج؛ إذ تقلّصت حصتهم النسبية من المقاعد. ونتيجة لهذا التحول، أصبح ميزان المشاركة داخل المؤتمر يميل بشكل متزايد نحو الجانب الإسرائيلي؛ مما عزّز تأثير الأحزاب والتيارات السياسية الإسرائيلية على قرارات المنظمة الصهيونية العالمية واتجاهاتها العامة[8].

تم انتخاب المندوبين في الشتات من خلال الأصوات المفتوحة لجميع البالغين اليهود الذين أكدوا موافقتهم على برنامج القدس ودفعوا رسومًا رمزية، في حين أن هذا كان هو المعيار في الماضي في الولايات المتحدة، إلا أنها كانت المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات في عديد من البلدان التي كان يتم فيها تحديد تشكيل قائمة ذلك البلد في السابق من خلال صفقات وراء الكواليس بين المنظمات الصهيونية. وفي المجموع، شارك ما يقرب من 265,000 ناخب في الانتخابات، بالإضافة إلى المندوبين الإقليميين، هناك 232 مندوبًا آخرين يمثلون المنظمات اليهودية الدولية (مع حقوق التصويت الكاملة).

حضر المؤتمر الصهيوني العالمي مندوبون من 36 دولة على الأقل، يتم اختيارهم عادةً من خلال انتخابات تُجريها كل دولة ضمن الاتحاد الصهيوني، بإشراف لجنة انتخابات إقليمية لضمان تنظيم العملية وانتظامها. في عام 2025، أجرت الاتحادات الصهيونية في فرنسا، إيطاليا، المجر، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، وتشيلي انتخابات لترشيح ممثليها إلى المؤتمر. أما الجاليات اليهودية في روسيا وأوكرانيا، فلم يكن لديها خيار إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثليها بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية المستمرة؛ مما دفع إلى تأجيل أو تحديد التمثيل بطريقة بديلة.

وقد شارك في المؤتمر لأول مرة صربيا، وباراغواي، وكازاخستان، وأوغندا، أذربيجان، والإكوادور، وبيلاروسيا؛ حيث مثل كل دولة مندوب واحد فقط في المؤتمر، ومثلت فرنسا بـ21 بالإضافة إلى كندا، والمملكة المتحدة اللتين حصلتا على 19 مندوبًا لكل بلد[9].

ب. مخرجات المؤتمر:

مشروعات القرارات لتعديل الدستور:

عرضت لجنة المراجعة الدستورية مجموعة من مشروعات التعديلات على دستور المنظمة قدمتها الأحزاب والمنظمات المشاركة خلال جلسات المؤتمر، تنوعت المقترحات بين قضايا تنظيمية وإدارية وأخرى ذات طابع فكري. تقدمت منظمة بناي بريث الدولية بمقترح لتوسيع صلاحيات المؤتمر، بينما اقترحت حركة أرزنو (ARZENU) إنشاء لائحة جديدة لتنظيم آليات تنفيذ الدستور. أما الليكود العالمي فقد طرح مقترحين لتقليص النفقات الإدارية وتعديل المواعيد المرجعية للانتخابات والترشح، في حين ركزت حركة شاس على قضايا الهوية والتراث من خلال الدعوة إلى تخصيص يوم تذكاري للحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحركة شاس) وإنشاء إطار لحماية الكنس والمباني التاريخية.

وقدمت حركة أرض القدس (Eretz Hakodesh) مقترحين لخفض سن الترشح والانتخاب إلى 17 عامًا، ولتعزيز صلاحيات الرقابة والمساءلة داخل الأجهزة التنفيذية. كما طرحت حركة شعب إسرائيل حي مقترحات تتعلق بتوحيد أنظمة الاتحادات الصهيونية وتحديد صلاحيات الأمانة العامة. كما اقترحت

حركة (Vision) إنشاء قواعد عامة للشفافية المؤسسية وضمان الامتثال لأحكام الدستور والقضاء، في حين تقدمت المنظمة العالمية للمجتمعات والكنس الأرثوذكسية بمقترح لتأسيس منصب رئيس الأمن المؤسسي داخل المنظمة. وتضمنت المقترحات تعديلًا من المنظمة الصهيونية الأمريكية (ZOA) لتعزيز معارضة حركة المقاطعة (BDS)، ومقترحًا من الحركة المِزراخية العالمية لتعديل المادة 22 من الدستور.

وقدم حزب يوجد مستقبل (يش عتيد) مقترحين لضمان التمثيل المتكافئ للنساء واشتراط الخدمة الوطنية أو العسكرية للمندوبين الإسرائيليين، بينما اقترحت منظمة هداسا تعديلًا على «برنامج القدس» لتعزيز البُعد العملي للانتماء الصهيوني. فيما يرتبط بالتصويت على القرارات المقترحة السابقة فقد تم اعتماد ما يلي:

- تم اعتماد إنشاء اللائحة (1أ) الجديدة لتنفيذ بنود الدستور (المادة 2 والمادة 2أ).

- تم اعتماد تعديل المادة 41(ج) من الدستور. (لم يكن ضمن المقترحات قبل المؤتمر، وهي مادة متعلقة بكيفية اختيار أعضاء الهيئة التنفيذية الخارجية للمنظمة الصهيونية العالمية، وخصوصًا تمثيل اليهود في الشتات).

- لم يتم اعتماد الاقتراح الخاص بخفض سن الأهلية للتصويت والترشح لمجلس الكونجرس إلى 17 عامًا[10].

مشروعات القرارات الخاصة بالمواضيع:

تقدمت الأحزاب والاتحادات والمنظمات المشاركة بمجموعة من القرارات المقترحة لكي يتم اعتمادها في المؤتمر، والتي وُزعت على عشر لجان متخصصة غطت معظم القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الحركة الصهيونية في إسرائيل والشتات على النحو التالي[11]:

- **اللجنة الأولى المعنية بالسيادة والحدود:** تركزت المقترحات على قضايا الجغرافيا السياسية؛ إذ دعت منظمة المجتمعات والكنس الأرثوذكسية إلى مد السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل، بينما طالبت منظمة «Israel365 Action» بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية (يهودا والسامرة)

ووادي الأردن. وعلى الجانب الآخر، قدم التحالف الصهيوني العمالي مقترحًا يدعو إلى وقف إقامة المستوطنات في منطقة (E1).

- **اللجنة الثانية الخاصة باللغة العبرية والهوية الثقافية:** ركزت على تعزيز دراسة اللغة العبرية في المجتمعات اليهودية بالمهجر، من خلال مقترحين؛ الأول: من منظمة (The Jewish Future) لدعم تدريس العبرية الحديثة، والثاني: من حركة حيروت لتوسيع فرص الوصول إلى تعلم اللغة وجعلها أكثر انتشارًا.

- **اللجنة الثالثة لشئون التعددية والعدالة الاجتماعية ووحدة الشعب اليهودي:** ناقشت مقترحات تتعلق بالحريات والمساواة داخل إسرائيل والشتات؛ حيث دعت حركة ميرتس العالمية إلى منع خطاب الكراهية داخل المجتمعات اليهودية وتعزيز التعددية، فيما تقدمت حركة ماسورتي العالمية بمقترحين؛ الأول: فتح حائط المبكى المخصص للعائلات (الجزء المختلط) أمام الجمهور العام، والثاني: دعم نظام تجنيد عادل في إسرائيل.

- **اللجنة الرابعة للمساءلة والشفافية المعنية بقضايا الحوكمة والمؤسسات:** قدّمت منظمة ميركاز العالمي اقتراحًا لإنشاء لجنة تحقيق رسمية في أحداث السابع من أكتوبر، بينما دعت الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية (WUPJ) إلى تعزيز الشفافية في ميزانيات المؤسسات الوطنية، وقدمت حركة (ARZENU) مقترحًا لتأمين سلامة المجتمعات اليهودية الليبرالية في إسرائيل.

- **اللجنة الخامسة للشئون الوطنية والاجتماعية:** بحثت مقترحات تتعلق بالمجتمع المدني والعلاقات الدولية، منها دعوة التحالف الصهيوني العمالي إلى تعزيز المجتمع المدني في إسرائيل، واقتراح «ميرتس العالمية» بمنع مشاركة المنظمة الصهيونية في مشاريع الاستيطان بغزة، إلى جانب مبادرة (Israel365 Action) لتعميق العلاقات مع الحلفاء المسيحيين الصهاينة.

- **اللجنة السادسة الخاصة بالتعافي والمناعة المجتمعية:** طرحت مبادرات لمواجهة آثار الحرب والصدمات النفسية، منها اقتراح منظمة صوت إسرائيل بإنشاء قوة عمل وطنية للصحة النفسية لضحايا

الإرهاب والجنود المصابين، واقتراح المنظمة النسائية الصهيونية لتعزيز مناعة المجتمع ومكافحة العنف، ومبادرة حيروت لدعم الناجين من المحرقة.

- **اللجنة السابعة لمكافحة معاداة السامية:** اقترحت (Maccabi World Union) مبادرة لمعالجة التمييز ضد اليهود في مجال الرياضة، وقدمت حركة «مزراخي العالمية» خطة لتقوية الجهود المحلية في الولايات المتحدة لمكافحة معاداة السامية، فيما دعت المنظمة الصهيونية الأمريكية (ZOA) الجامعات في الشتات إلى اتخاذ مواقف حازمة ضد معاداة السامية في الحرم الجامعي.

- **اللجنة الثامنة المعنية بالتعليم والذاكرة المعنية بالهوية والوعي التاريخي:** اقترح الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية (WUPJ) دعم الحركات الشبابية والتعليم غير الرسمي في الشتات، فيما عرضت اللجنة التنفيذية الصهيونية مشروع قرار بشأن أرشيف الحركة الصهيونية المركزي في القدس، واقترحت «صوت إسرائيل» توسيع الجهود التعليمية حول إسرائيل ومكافحة معاداة السامية في المدارس والجامعات.

- **اللجنة العاشرة لشئون القيادة وتمكين الجيل الجديد:** تركزت حول تعزيز دور المرأة والجيل الشاب في الحياة الصهيونية؛ حيث قدمت المنظمة الصهيونية النسائية العالمية (WIZO) اقتراحًا لتشجيع قيادة النساء في إسرائيل والشتات، وقدمت (World Emunah) مقترحين؛ أحدهما لدعم النساء كركيزة في استمرارية اليهودية والقيادة الصهيونية، والآخر: لتسهيل قدوم متطوعات الخدمة الوطنية (شيروت لئومي) إلى إسرائيل.

وفي ذلك الإطار تم التصويت على 24 مشروع قرار مقترح فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية والأمنية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بعد التصويت عليها من قبل المندوبين على النحو التالي:

- تم رفض قرار تعزيز العلاقات مع الحلفاء المسيحيين الصهاينة.
- تم اعتماد قرار إيقاف إقامة مستوطنة (E1).
- تم اعتماد قرار تعزيز دراسة اللغة العبرية في الجاليات اليهودية بالشتات.
- تم اعتماد قرار توسيع دراسة اللغة العبرية وجعلها أكثر وصولًا في الشتات.
- تم اعتماد قرار احتضان التنوع الصهيوني وحظر خطاب الكراهية داخل المجتمعات اليهودية والصهيونية.

- تم اعتماد قرار فتح الوصول إلى حائط المبكى (الإيغاليتياري) العام للجمهوري.
- تم اعتماد قرار دعم نظام التجنيد العادل في إسرائيل.
- تم اعتماد قرار إنشاء لجنة تحقيق حكومية للأحداث التي وقعت في 7 أكتوبر.
- تم اعتماد قرار الشفافية في تمويل المؤسسات الوطنية.
- تم اعتماد قرار ضمان أمن المجتمعات اليهودية الليبرالية في إسرائيل.
- تم اعتماد قرار تعزيز منظمات المجتمع المدني في إسرائيل.
- تم اعتماد قرار منع مشاركة المنظمة الصهيونية العالمية في تمويل أو تنفيذ الاستيطان في قطاع غزة.
- تم اعتماد قرار إنشاء قوة مهام وطنية للصحة النفسية للمتضررين من الإرهاب وللجنود المصابين بصدمات نفسية.
- تم اعتماد قرار تعزيز الصمود المجتمعي ومكافحة العنف.
- تم اعتماد قرار دعم ناجي المحرقة.
- تم اعتماد قرار مكافحة التمييز ومعاداة السامية في الرياضة والفنون والثقافة.
- تم اعتماد قرار تعزيز الجهود المحلية لمكافحة معاداة السامية عالميًا.
- تم اعتماد قرار فرض متطلبات واضحة على الجامعات في الشتات لمكافحة معاداة السامية في الحرم الجامعي.
- تم اعتماد قرار تعزيز الحركات الشبابية والتعليم غير الرسمي في الشتات.
- تم اعتماد قرار الأرشيف الصهيوني المركزي في القدس.
- تم اعتماد قرار توسيع الجهود التعليمية حول إسرائيل ومكافحة معاداة السامية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي.
- تم اعتماد قرار تعزيز القيادة النسائية الصهيونية في إسرائيل والشتات.
- تم اعتماد قرار تمكين النساء كركائز للقيادة الصهيونية واستمرارية الشعب اليهودي.
- تم اعتماد قرار تنظيم الخدمة الوطنية للنساء الشابات المتطوعات من الشتات.

ما هي أبرز مخرجات وقرارات المؤتمر الصهيوني 39؟

قرارات مُعتمدة

التعليم:

- توسيع تعليم العبرية في الشتات، والوصول للأرشيف الصهيوني بالقدس.
- تعزيز التعليم حول إسرائيل ومكافحة معاداة السامية عالميًا.

الأمن والمجتمع:

- وقف إقامة مستوطنة **E1** بين القدس ومعاليه ادوميم.
- تشكيل لجنة تحقيق لأحداث **7** أكتوبر.
- منع تمويل أو تنفيذ الاستيطان في غزة.
- تعزيز الجهود الدولية ضد معاداة السامية.

الهوية والثقافة:

- توسيع الوصول لحائط المبكى (حائط البراق).
- دعم نظام تجنيد أكثر عدالة في إسرائيل.

الشباب والمرأة:

- دعم الحركات الشبابية والتعليم غير الرسمي بالشتات.
- تعزيز القيادة النسائية وتنظيم الخدمة الوطنية للنساء.

قرارات رُفضت أو لم تُناقش

- رفض تعزيز العلاقات مع الحلفاء المسيحيين الصهاينة.
- عدم مناقشة مقترح مدّ السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل والضفة الغربية وغور الأردن.

التغييرات في القيادة الصهيونية العالمية:

- **انتخاب رئيس السلطة التنفيذية:** تم خلال المؤتمر تعيين الحاخام دورون بيريز رئيسًا للسلطة التنفيذية الصهيونية حتى 30 أبريل 2028، ممثلًا عن تحالف يضم الأحزاب والحركات؛ مزراخي، بيتنا، حيروت، دريخ أريتس، ولافي. مع أن يتم تجديد تعيين يعقوب هاجوئيل رئيسًا للسلطة التنفيذية اعتبارًا من 1 مايو 2028، ممثلًا عن حزب الليكود العالمي.

- **انتخاب نائب الرئيس ورئيس بالنيابة للسلطة التنفيذية:** تم تجديد تعيين يتسهار هيس نائبًا للرئيس ورئيسًا بالنيابة للسلطة التنفيذية، ممثلًا عن حزب ميركاز عالمي.

- **انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية الصهيونية:** وفقًا لأحكام المادتين 14 (هـ) و41، البند 1 (ج) و(د) من دستور المنظمة الصهيونية العالمية، قام المؤتمر الصهيوني التاسع والثلاثون بانتخاب أعضاء السلطة التنفيذية الصهيونية. وقد تم اختيار 11 عضوًا من اليمين، و7 أعضاء من الوسط، و9 أعضاء من اليسار الصهيوني والوسط اليساري.

- **انتخاب الرئيس العالمي للجنة كيرن هايسود:** قرر المؤتمر انتخاب سام غروندويرغ رئيسًا عالميًا لصندوق كيرن هايسود حتى 31 يناير 2026. وأوضحت السلطة التنفيذية أن غروندويرغ وافق على تمديد فترة عمله مؤقتًا إلى حين انتخاب رئيس جديد للصندوق، بعد عدم إمكانية عقد لجنة التشاور والتوافق المكلفة بترشيح المرشحين. كما فوض المؤتمر السلطة التنفيذية بالدخول في عملية تشاورية واقتراح مرشحين جدد، مع تفويض المجلس العام الصهيوني بالبت في القرار النهائي.

- **انتخاب الرئيس الشرفي للمنظمة الصهيونية العالمية:** وفقًا لأحكام المادة 15 من دستور المنظمة الصهيونية العالمية، فوض المؤتمر صلاحيات المجلس العام الصهيوني لانتخاب رئيس المنظمة بناءً على اقتراح من السلطة التنفيذية، وذلك وفق أحكام المادتين 14 (هـ) و39 من الدستور[12]. ويدور حديث في الوقت الحالي أن يكون الحاخام دورون بيريز رئيس المنظمة، وأن يستمر في تولي السلطة التنفيذية يعقوب هاجوئيل.

- **تعيين رئيس المحكمة الصهيونية العليا، والتعديلات الدستورية وإنشاء لجنة للدستور:** فوض المؤتمر المجلس الصهيوني العام لتعيين رئيس المحكمة الصهيونية العليا، وبمناقشة والتداول في تعديل دستور المنظمة الصهيونية العالمية، كما كلف السلطة التنفيذية بإنشاء لجنة دستورية تتولى دراسة مشاريع القرارات المقترحة والتي لم تُناقش خلال المؤتمر.

ميزانية المؤتمر والمخصصات الجديدة:

شهد المؤتمر توترات سياسية حادة، أدت إلى تأخير اعتماد ميزانية المنظمة الصهيونية العالمية. ويُعد المؤتمر السلطة التشريعية العليا للمنظمة، والمسئول عن إقرار الإطار المالي الذي تُقدّر قيمته بمليارات الدولارات، وتوزيع المخصصات على المؤسسات الوطنية (المنظمة الصهيونية العالمية، صندوق كيرن هيسود» نداء إسرائيل المتحد»، الوكالة اليهودية لإسرائيل (Jewish agency for Israel JAFI)، الصندوق اليهودي لتطوير أرض إسرائيل (كيرن كايمت ليسرائيل) (KKL).

غير أن أعمال المؤتمر شُلت نتيجة خلافات مطولة بين كتلتي يمين الوسط ويسار الوسط حول توزيع المناصب القيادية وترتيبات تقاسم السلطة. وقد انهار الاتفاق الائتلافي الأولي إثر خلافات داخل حزب الليكود، خصوصًا بعد طرح اقتراح لتعيين يائير نتنياهو، نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي، في منصب رئيس قسم الدعاية في المنظمة الصهيونية، وهو ما أثار رفضًا واسعًا من أحزاب يسار الوسط وعلى رأسها حزب «يش عتيد». وأدى ذلك إلى جمود سياسي استمر لأكثر من أسبوعين؛ مما حال دون إجراء التصويتات الأساسية، بما في ذلك التصويت على الميزانية.

في 4 نوفمبر 2025، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي جديد لتقاسم السلطة بهدف إنهاء الأزمة وقد وُصف هذا الاتفاق بأنه يحظى بدعم واسع، واعتُبر خطوة تمهيدية نحو إقرار الميزانية النهائية[13]. إلا أن هذا التفاهم لم يصمد طويلًا؛ ففي 6 نوفمبر 2025، أعلن زعيم المعارضة يائير لابيد انسحاب حزبه «يش عتيد» من الاتفاق، متهمًا المنظمة الصهيونية العالمية بالفساد والمساومات السياسية الدنيئة. وأوضح لابيد أن حزبه سيبقى مشاركًا في أعمال المؤتمر، لكنه لن ينخرط في أي صفقات أو تفاهمات تتعلق بالحوكمة أو الميزانية، ولن يقبل أي مناصب تنفيذية أو مخصصات مالية. وقد أدى هذا الانسحاب إلى إلغاء الاتفاق المبدئي فعليًا، وألقى بظلال من الشك على قدرة المؤتمر على تمرير الميزانية.

في تلك الأثناء، كان المؤتمر قد استأنف التصويت على بعض بنود التمويل، ومن بينها تخصيص نحو 61 مليون دولار لمشاريع تهدف إلى تعزيز الوجود اليهودي في منطقة الضفة الغربية (يهودا والسامرة)، وهو بند مثير للجدل تعارضه أحزاب يسار الوسط، بما فيها «يش عتيد». وأدى تزامن الخلافات القيادية مع الانقسامات الأيديولوجية إلى عرقلة اعتماد الميزانية بشكل نهائي حتى أوائل نوفمبر 2025[14].

بالتالي ورغم نجاح المؤتمر الصهيوني العالمي التاسع والثلاثين في الانعقاد ومناقشة الإطار المالي للمنظمة الصهيونية العالمية، فإنه لم يتمكن من اعتماد الميزانية رسميًا نتيجة انهيار اتفاقيات تقاسم السلطة المتتالية. وقد عكست هذه الأزمة عمق الانقسامات السياسية داخل الحركة الصهيونية العالمية، وأدت إلى تأجيل تنفيذ الخطة المالية للدورة المقبلة.

ثالثًا:

تأثير المؤتمر الصهيوني في صياغة وتوجيه السياسات الصهيونية العالمية

كما سبق الإشارة في المحور الأول من هذه الورقة، تنبع أهمية المؤتمر الصهيوني العالمي من أنه يمثل الهيئة التشريعية العليا للمنظمة الصهيونية العالمية؛ حيث تصيغ السياسات والقرارات الخاصة بالصهيونية العالمية التي تقوم بتنفيذها الوكالات والأذرع والمؤسسات التابعة للمنظمة، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان والتعليم والهجرة إلى إسرائيل، والتي بدورها تشكل السياسات الخاصة بتلك الملفات في إسرائيل بشكل خاص وفي الولايات المتحدة ودول الشتات اليهودي بشكل عام. كما أنه لا يكتفي بالتشريع والتصويت على القرارات الجديدة، لكن أيضًا يقوم بالمراجعة والإشراف على تنفيذ تلك السياسات الصهيونية، عن طريق مراجعة تقارير اللجان التابعة للمنظمة، والرقابة على المؤسسات الوطنية القومية الأساسية الثلاث وعملها في كل دورة انعقاد.

ومنذ نشأة المؤتمر الصهيوني في القرن التاسع عشر، كان المحرك الأساسي لتحركات المنظمة الصهيونية في توفير التمويل والأرض للمستعمرين الصهاينة الأوائل، وذلك عن طريق صندوق كيرن هيسود»، وصندوق «كيرن كاميت»؛ اللذين يعملان على الاستيلاء على الأراضي، وتمويل الاستيطان والهجرة إلى إسرائيل. وفي وقت لاحق في بداية القرن العشرين قامت الحكومة البريطانية بعد إضفاء الطابع الرسمي على الانتداب البريطاني 1923 بتأسيس الوكالة اليهودية وهي المؤسسة القومية الثالثة التي تقوم بتنفيذ ما يقرره المؤتمر الصهيوني، مثل شراء الأراضي، توطين المهاجرين، وبناء البنية التحتية. وبالتالي فإن المؤسسات الصهيونية الثلاث الكبرى المسئولة عن الثلاث قضايا الرئيسية في إسرائيل، تخضع للتحكم الكامل من قبل المؤتمر الصهيوني.

وبالعودة للحديث عن تأثيرات المؤتمر على السياسيات الصهيونية، يمكن الإشارة إلى أن المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في بازل، سويسرا في عام 1879 هو الذي أسس المنظمة الصهيونية كمنظمة جامعة لخدمة مصالح الحركة الصهيونية، وكان أبرز أهداف المنظمة آنذاك إقامة وطن للشعب

اليهودي في فلسطين يتمتع بالحماية القانونية والرسمية، وهو الهدف الذي تحقق لاحقًا في 1948 بإنشاء دولة إسرائيل. وتم ذلك عبرقيام المنظمة بإقرار برنامج بازل، الذي نص على أربعة أنشطة محددة لبلوغ هذا الهدف، وهي الترويج المناسب لاحتلال فلسطين من خلال المزارعين والحرفيين والتجار اليهود، وتنظيم وجمع كل اليهود من خلال المؤسسات المحلية والعامة المناسبة وفقًا لقوانين البلدان المختلفة، وتعزيز الشعور والوعي القومي اليهودي.

في المؤتمر الصهيوني الثاني عام 1898، أُقر إنشاء الصندوق الاستيطاني اليهودي (Jewish Colonial Trust) كأداة مالية للمنظمة الصهيونية، وتم تأسيسه رسميًا في لندن عام 1899. وكان الهدف من هذا الصندوق توفير التمويل للمشروع الصهيوني ودعم عمليات شراء الأراضي في فلسطين. وفي عام 1902، أنشأ الصندوق فرعه الفلسطيني المعروف باسم بنك أنجلو فلسطين، وافتتح أول فرع له في يافا عام 1903، ولعب البنك دورًا محوريًا في دعم المستوطنين اليهود عبر منح قروض زراعية طويلة الأجل، وتمويل مشاريع الاستيطان، واستيراد المعدات والمواد اللازمة. كما أُسس الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund – JNF / Keren Kayemet LeYisrael) بناء على المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1901 بهدف جمع التبرعات الدولية لشراء الأراضي في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود[15].

بالإضافة إلى أنه بعد 1948، واصلت المنظمة الصهيونية من خلال مؤسساتها القومية دعم هجرة اليهود واستيطانهم في إسرائيل، كما دعمت الأراضي المحتلة بعد عام 1967 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. في عام 1951 عقدت المنظمة الصهيونية مؤتمرها الثالث والعشرين في القدس للمرة الأولى، وأعيد تعريف أهداف الصهيونية برنامج القدس باعتبارها «توطيد دولة إسرائيل، وجمع يهود الشتات في أرض إسرائيل، وتعزيز وحدة الشعب اليهودي»، كما اقترح أن تسن إسرائيل تشريعًا يعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية كهيئة تمثيلية للشعب اليهودي في جميع الأمور التي تنطوي على المشاركة المنظمة ليهود العالم في تنمية إسرائيل. وبناءً عليه في نوفمبر 1952 أصدر الكنيست قانونًا يعترف بالمنظمة «كوكالة مفوضة» لمواصلة عملها في إسرائيل لاستيعاب المهاجرين واستيطان البلاد، وأذن لها بالدخول في ميثاق مع الحكومة.

في المؤتمر الرابع والثلاثين للمنظمة الصهيونية العالمية 2002 ركزت القرارات على تعزيز الاستيطان اليهودي داخل إسرائيل، خاصة في مناطق الجليل والنقب وعربا، مع الإشارة لاحقًا إلى برامج لإنشاء

مستوطنات في الضفة الغربية- تُرجمت هذه القرارات إلى مشاريع عملية على الأرض، مثل إنشاء مستوطنة كوخاف يعقوب قرب رام الله؛ حيث تم نقل مجموعات من المهاجرين اليهود من الشتات وتوطينهم بدعم وتمويل كيرين هايسود. كما تناولت القرارات المتعلقة بالهجرة تسهيل وصول اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى إسرائيل، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أسهمت هذه السياسات في استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين[16].

في يونيو 2010، صوت المؤتمر الصهيوني العالمي لصالح قرار يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى دعم حل الدولتين، وتثبيت علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة، وتجميد البناء في المستوطنات. وقد جاء القرار بعد نقاشات مطولة في لجنة الاستيطان، وأقر في المؤتمر بأغلبية حوالي ثلاثة أرباع الأصوات، رغم احتجاجات قوية من اليمين الإسرائيلي، التي أوقفت بقية جلسات التصويت[17]. وعلى الأرض، نفّذت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو القرار جزئيًا وبشكل مؤقت؛ إذ تم تجميد البناء في المستوطنات لمدة 10 أشهر فقط، تحت ضغط دولي أمريكي، قبل أن يُرفع التجميد ويُستأنف البناء في مناطق محددة من الضفة الغربية. وأظهر هذا التنفيذ الجزئي أن القرارات الصادرة عن المؤتمر الصهيوني يمكن أن تؤثر على السياسة الإسرائيلية، لكنها غالبًا ما تواجه قيودًا سياسية داخلية وتوازنات مع أحزاب اليمين الموالية للتوسع الاستيطاني؛ مما يحد من فاعلية التطبيق الكامل للقرارات الدولية أو الصهيونية العالمية[18].

في 2015، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون ينقل صلاحيات إدارة الأراضي في المناطق الريفية بالضفة الغربية المحتلة إلى قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية. يمنح القانون هذا القسم القدرة على وضع الخطط، تطوير الأراضي، وتخصيصها لإنشاء مستوطنات جديدة، سواء باستخدام موارده الخاصة أو عبر جهات خارجية. يمثل هذا التعديل خطوة لتوسيع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ونقل إدارة الموارد إلى المنظمة الصهيونية[19].

في نوفمبر 2016، اعتمد المؤتمر الصهيوني العالمي السابع والثلاثون، قرارًا رسميًا لمناهضة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). جاء هذا القرار بعد اقتراح قدمته المنظمة الصهيونية الأمريكية (ZOA) وركز على اعتبار حركة BDS تمييزًا ضد اليهود بغض النظر عن مكان إقامتهم، سواء في إسرائيل، في الأراضي التي تسيطر عليها، أو في جميع أنحاء العالم. وشمل القرار الشركات

والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، بالإضافة إلى الأفراد والفنانين والأكاديميين اليهود/الإسرائيليين، مؤكدًا على ضرورة مكافحة أي تأثير لهذه الحركة على المجتمع اليهودي الدولي. تم تنفيذ القرار عبر إلزام جميع الهيئات الصهيونية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، بما في ذلك المجلس الصهيوني العام، اللجنة التنفيذية، مؤسسات WZO، والاتحادات الصهيونية العالمية، باتباع سياسات لمعارضة BDS على الصعيدين المحلي والدولي[20].

في مارس 2017، أقر الكنيست مشروع قانون يمنع مؤيدي مقاطعة إسرائيل من دخول البلاد. ويمنع التشريع، الذي تقدم به نواب من اليمين والوسط في الائتلاف الحاكم، الأجانب الذين دعوا علانية إلى مقاطعة الدولة اليهودية أو يعملون لصالح منظمة تدعو إلى هذه الإجراءات من دخول إسرائيل. وامتد القانون أيضًا إلى مؤيدي مقاطعة منتجات المستوطنات في الضفة الغربية[21].

في أكتوبر 2020، أصدر المؤتمر الصهيوني العالمي الثامن والثلاثون قرارًا يقضي بتعزيز الهجرة اليهودية والتنسيق مع الوكالة اليهودية، وتوسيع نطاق نشر «الشليخوت» (المبعوثين) وبرامج الترويج للهجرة اليهودية حول العالم. جاء القرار ضمن جهود المنظمة الصهيونية العالمية لتقوية الروابط بين إسرائيل ويهود الشتات، وتحفيز الهجرة (Aliyah) إلى إسرائيل، بما يتوافق مع أهداف المؤتمر في جمع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي[22].

على أرض الواقع، قامت الوكالة اليهودية ووزارة الهجرة والتكامل الإسرائيلية بتطبيق هذه التوجيهات من خلال توسيع برامج الهجرة ودعم عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود في عام 2020، رغم قيود جائحة كوفيد-19، وهو ما يُظهر القرار كيفية تحويل توجيهات المؤتمر إلى إجراءات عملية ملموسة تنفذها المؤسسات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، مع نشر تقارير رسمية عن الإنجازات لتتبع التنفيذ[23].

تُظهر القراءة التحليلية لتاريخ المؤتمر الصهيوني العالمي وقراراته الممتدة منذ مؤتمره الأول عام 1897 حتى دوراته الحديثة، أن المنظمة الصهيونية العالمية لا تزال تمتلك تأثيرًا مؤسسيًا واستراتيجيًا كبيرًا في توجيه السياسات العامة للصهيونية، وإن كان هذا التأثير قد تغيّر في طبيعته من صياغة القرار السياسي المباشر إلى التأثير غير المباشر عبر أذرعها التنفيذية ومؤسساتها المتعاونة مع الحكومة الإسرائيلية.

في البدايات، كان نفوذ المنظمة مطلقًا في تحديد أهداف المشروع الصهيوني؛ إذ شكّل المؤتمر الأول (1897) نقطة الانطلاق الأيديولوجية والسياسية لإقامة «الوطن القومي لليهود في فلسطين»، كما أن المؤتمرات اللاحقة (مثل مؤتمر 1901 و1902) أنشأت أدوات التمويل والتنفيذ المادي للمشروع التي موّلت عمليات شراء الأراضي وبناء المستوطنات التي شكلت النواة الأولى للدولة الإسرائيلية. هذا يعني أن المنظمة لم تكن مجرد إطار فكري أو سياسي، بل كانت الجهة التي أنشأت مؤسسات الدولة قبل قيامها فعليًا.

لكن يمكن القول إن فاعلية تأثير المنظمة حاليًا تخضع لتوازن القوى داخل إسرائيل، فحين تهيمن التيارات اليمينية والدينية على الحكومة (كما هو الحال في العقد الأخير)، يُعاد تفسير قرارات المؤتمر بما يتناسب مع مصالحها السياسية، كما حدث في قضايا الاستيطان وقانون العودة. وبالتالي فإن نفوذ المنظمة أصبح مرتبطًا بالبيئة السياسية الإسرائيلية والعلاقات بين الحكومة والأذرع الصهيونية العالمية.

رابعًا:

تقييم نتائج المؤتمر ودلالاتها في نوايا وتحركات الصهيونية خلال المرحلة المقبلة

أ. شعار المؤتمر:

شعار المؤتمر (20.48) يُشير إلى بعدين زمنيّين مرتبطين بالمشروع الصهيوني؛ 1948 سنة قيام إسرائيل، وهو حدث تاريخي أساسي في مسيرة الصهيونية الحديثة، و2048 الذي يمثل مئوية الدولة ونظرة مستقبلية طويلة المدى لكيفية استمرار المشروع الصهيوني. يهدف الشعار إلى الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، من خلال تقديم رؤية للمشاركين حول الأهداف التي يمكن تحقيقها خلال العقود القادمة. وقد تعمد المؤتمر وضع الشعار بهذا الشكل دون توضيحه بشكل مباشر، بهدف إثارة التساؤلات حوله كنوع من أنوع الترويج للمؤتمر.

ب. محورية التوقيت:

يمكن القول أولًا إن عقد هذا المؤتمر جاء في توقيت حساس، بعد سلسلة من الحروب التي خاضتها إسرائيل مؤخّرًا. بدأ الأمر بحرب 7 أكتوبر في قطاع غزة، ثم الحرب في الشمال مع لبنان، تلتها مواجهات مع الحوثيين، وأخيرًا الحرب مع إيران. ويشير هذا التسلسل من الأحداث إلى أن محورية توقيت المؤتمر مرتبطة بتغيرات مهمة طرأت على إسرائيل، وأيضًا على اليهود حول العالم. فالأحداث الأخيرة أثرت بشكل واضح على صورة اليهود العالمية، وجعلت الشعارات الإعلامية التقليدية المرتبطة بمعاداة السامية أقل فاعلية وتأثيرًا على الساحة الدولية، وقد ظهر ذلك بشكل جلي في مساعي اليهود حول العالم لصياغة خطط جديدة لمحاولة تحسين وتعديل صورتهم العالمية، بعد الهجوم العالمي الشعبي والحكومي عليهم.

ومن المعروف أن المؤتمر يُعقد كل خمس سنوات، وبالتالي فإن السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة شهدت تغييرات كبيرة سيكون لها تأثير مباشر على مستقبل اليهود، سواء داخل إسرائيل أو خارجها. وفي هذا السياق، كتب نائب الرئيس التنفيذي، يتزهار هيس، مقالًا قبل أيام من انعقاد المؤتمر، أشار فيه إلى أهمية توقيت انعقاد المؤتمر لعدة أسباب. من بين هذه الأسباب ضرورة توجيه جزء من التمويل، الذي يأتي من ميزانيات المؤسسات الوطنية الكبرى التابعة للمنظمة، لدعم مشاريع إعادة الإعمار والتعافي بعد الأحداث الأخيرة، ماديًا ودعائيًا.

وأشار هيس في مقاله إلى أن المؤتمر لا يجب أن يُهدر الموارد في صراعات سياسية داخلية، بل يجب توجيهها بشكل عاجل وفاعل لدعم جهود إعادة البناء، مع الاحتفاظ بالتركيز على الأهداف الكبرى دون الدخول في تفاصيل محددة حول المشاريع نفسها. كما أشار هيس إلى أحداث مهمة حدثت لليهود حول العالم، واعتبرها أحد الدوافع التي تجعل هذا المؤتمر ذا أهمية كبيرة. من أبرز هذه الأحداث، الهجوم الذي وصفه بأنه إرهابي ومعادٍ للسامية في مانشستر في يوم كيبور (أحد أهم الأعياد اليهودية) الذي وصفه بأنه «جرس إنذار للقادة اليهود في كل مكان لمضاعفة جهودنا على هذه الجبهة». استخدم هيس حادثة مانشستر كنقطة تحذير، داعيًا المؤتمر إلى تخصيص تمويل وبرامج أقوى لمواجهة معاداة السامية في الغرب. ومن وجهة نظره، مواجهة الكراهية ضد اليهود ليست مجرد قضية أخلاقية، بل مسألة تتعلق بالأمن المجتمعي وبقاء المجتمعات اليهودية في الشتات.

إضافة إلى ذلك، أبرز هيس قضية مهمة بالنسبة للصهيونية، تتعلق بالجيل الجديد، وخاصة في الخارج، الذي بدأ يبتعد عن الهوية الصهيونية والدينية. ولهذا السبب شدد على ضرورة أن يقرر المؤتمر تمويل برامج تعليمية وثقافية ودينية في المعابد والمنظمات الشبابية اليهودية، بهدف إعادة ربط الشباب باليهودية والصهيونية بعد فترة من الانقسام والتراجع في الاهتمام. ومن هذا المنطلق، يتضح سبب توجه الصهيونية العالمية نحو تنظيم مؤتمر عالمي للشباب في 3 نوفمبر 2025 في بودابست للمرة الأولى، بهدف معالجة هذا الابتعاد عن المبادئ الصهيونية الأساسية[24].

كما تناول هيس مسألة الانقسامات الداخلية داخل الحركة الصهيونية العالمية، محذرًا من محاولات التيارات اليمينية المتشددة داخل الحركة لفرض أجندتها على المؤتمر والمؤسسات الوطنية، على غرار ما

يحدث في السياسة الإسرائيلية. بالتالي من خلال هذا المقال، يمكن استنتاج وضع الصهيونية عالميًا على النحو التالي:

- هناك انقسامات حادة بين الفصائل، مع سيطرة متنامية للتوجه اليميني على الساحة العالمية.
- مع أن التيار اليساري أو الوسط لا يزال موجودًا، فإن النفوذ اليميني يتوسع عامًا بعد عام ويؤثر على توجهات المنظمة الصهيونية وسياساتها.
- الشباب الجدد بعيدون بشكل كبير عن مبادئ الصهيونية وهناك توجه للتركيز عليهم.
- وأن الحروب التي خاضتها إسرائيل في السنوات الأخيرة جعلت من الضروري أن تعيد الحركة الصهيونية العالمية تشكيل نفسها لمواجهة التغيرات الكبيرة التي حدثت خلال آخر خمس سنوات[25].
- وبالتالي يمكن استنتاج أن تلك هي التحديات الكبرى التي باتت تواجه الحركة الصهيونية العالمية.

ج. تنامي الانقسامات داخل الجاليات اليهودية:

أبرزت الانتخابات التي جرت في دول الشتات اليهودي في أمريكا وأوروبا أن هناك حالة من الانقسام الواسع بين الجاليات اليهودية؛ حيث أشارت التقارير الخاصة بمتابعة الانتخابات في تلك الدول على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه تم الطعن في عدد كبير من الأعضاء الذين فازوا، وقد تم رفض تلك الطعون في الأغلب، وكانت تلك الطعون قائمة على دلائل للتزوير، وخاصة تلك القوائم التي تتخذ طابعًا يمينيًا يميل لتشدد أكثر (مثل شاس). بل إن هناك بعض القوائم يشار إلى أنها فازت نتيجة بطلان وثائق الترشيح أو تزوير الانتخابات لقوائم أخرى.

كما أن القوائم الأمريكية أدت إلى إثارة جدل؛ حيث ضمت القوائم الأمريكية وللمرة الأولى مؤثرين وصانعي محتوى رقميين من اليهود الأمريكيين وهو ما أثار جدلًا واسع النطاق؛ إذ استنكر عديد مشاركة المؤثرين اليهود الذين لم يسبق لهم الانخراط في النشاط السياسي في صنع القرار. مثلًا قائمة أيش هام التي تقودها مؤسسات «أيش هاتوراه» إحدى أكثر القوائم إثارة للجدل في هذا الصدد؛ إذ ضمت بداخلها عددًا من المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي أبرزهم «ليزي سافيتسكي»، وهي مؤثرة أمريكية يهودية، معروفة

بموقفها ضد معاداة السامية، لكن قبل أن تركز محتواها على معاداة السامية وتأييد إسرائيل كانت ليزي مختصة في الأزياء، قبل أن تتحول صفحتها تدريجيًا إلى صفحة تنشر عن الديانة اليهودية وتقاليدها، وقد كانت صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي تستخدم لدعم إسرائيل، وإجراء مقابلات مع عائلات الرهائن، ودعم طلاب الجامعات اليهود، وتثقيف متابعيها حول تزايد معاداة السامية حول العالم.

يجدر الإشارة أن ليزي أحد المؤثرين الذين التقوا برئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» في زيارته الأخيرة لنيويورك في السابع والعشرين من سبتمبر 2025، ويرجح أنها ضمن ما يطلق عليه «مشروع إستر» التي تقوده شركة «Bridge partner»، التي تعمل لصالح وزارة الخارجية الإسرائيلية وبموجب المشروع سوف يتقاضى المؤثرون نحو 7000 دولار للمنشور مقابل مشاركتهم في حملة دعائية لصالح إسرائيل.

كما ضمت القائمة المؤثرة المختصة في الأزياء « إيلي زيلر» و«جيمي جيلر»، « وهي طاهية شهيرة تحولت إلى قطب إعلامي يهودي، و«ميليندا شتراوس»، وهي أيضًا مؤثرة تشارك في مدوناتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي محتوى حول الطعام وأسلوب الحياة؛ و«تانيا زوكربروت» و«زاك سيج فوكس». ولا تعد قائمة أيش هاتوره هي الوحيدة التي ضمت في صفوفها صانعي محتوى ومؤثرين؛ إذ ضمت أيضًا قائمة Israel365 Action، المؤثر والصحفي «جوش هامر» والممثل الكوميدي « إيلون جولد».

بالتالي فإن هذا المشهد أثار جدلًا وطعونًا ضد القوائم الأمريكية، ومع ذلك، نجحت تلك القوائم في الدخول للمؤتمر. بالتالي فإن الجالية اليهودية الأمريكية يلاحظ أنها عانت من الخلافات الواسعة، ويشار إلى أن تلك الخلافات حول الانتخابات، تحدث للمرة الأولى.

د. الاهتمام الكبير من الأحزاب الصهيونية حول العالم بهذا المؤتمر:

يلاحظ أن هناك انتخابات عقدت لأول مرة منذ سنوات طويلة مثل ما حدث في كندا وبريطانيا، وكانا سابقًا يتم اختيار الأعضاء دون اقتراع، بالإضافة إلى انضمام 7 دول جديدة هذا العام للمؤتمر، كما كان هناك حالة واسعة من الترويج للانتخابات الداخلية في الدول الأوروبية، خاصة من الأحزاب اليمينية من تلك الدول، والتي لوحظ أنها سيطرت بشكل كبير على المشهد الانتخابي في تلك الدول، وفازت بالأغلبية.

هـ. سيطرة اليسار والوسط على قرارات مؤتمر 39:

بالتركيز على قضية الانقسامات الداخلية، يلاحظ أنه على الرغم من أن الفصيل المشترك اليميني كان يسيطر على الأغلبية في الانتخابات، فإن هناك ملاحظة مهمة جدًا؛ معظم القرارات التي تم اعتمادها كانت باقتراح منظمات وأحزاب الوسط واليسار المعتدل أو الليبرالي الاجتماعي. بمعنى آخر رغم التفوق العددي للفصائل اليمينية في التمثيل من ناحية المندوبين، استطاعت الفصائل الوسطية واليسارية، بما في ذلك ماسورتي عالمي، ميركاز، ميرتس العالمي، المنظمة النسائية الصهيونية WIZO، فرض مقترحاتها، بل واعتمادها.

في محور تعزيز الهوية اليهودية والتعليم، قدم ماسورتي العالمي الذي يمثل الوسط، قرارات منها فتح الوصول إلى الجزء الجنوبي من الحائط الغربي، الذي تم حظره منذ سقوط حجر عام 2018، ودعم نظام التجنيد العادل في إسرائيل. بينما قدمت قائمة مستقبل اليهود، التي تمثل اليسار الليبرالي، قرارًا لتعزيز دراسة اللغة العبرية الحديثة في الشتات. كما حرص الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية (WUPJ) من اليسار الليبرالي على اعتماد الشفافية في الميزانيات لضمان المساواة في الفرص داخل المؤسسات الوطنية.

في مجال حماية المجتمع المدني وتمكين الفئات المهمشة، اقترح التحالف الصهيوني العمالي (Labor Zionist Alliance) -الذي ينتمي للوسط وأقرب لليسار- قرارات لحماية منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية من الضرائب أو القيود الحكومية، بالإضافة إلى وقف بناء المستوطنات في منطقة E1 في الضفة الغربية. أما المنظمة الصهيونية النسائية العالمية (WIZO) -التي تمثل الوسط الاجتماعي- فأسهمت في تقديم مقترحات لتعزيز القيادة النسائية في الحياة اليهودية والمؤسسات الصهيونية. وفي القضايا السياسية قدم الاتحاد العالمي لحزب ميريتس اليساري الليبرالي قرارًا بمنع المنظمة الصهيونية العالمية من دعم إعادة الاستيطان سكان غزة بأي شكل.

في المقابل كان دور الفصائل اليمينية، مثل حيروت، والليكود، ائتلاف المنظمة الصهيونية الأمريكية (ZOA)، محدودًا إلى حد ما؛ حيث اقتصر على قبول قرارتهم المتعلقة بدعم الناجين من الهولوكوست وفرض متطلبات على الجامعات في الشتات لمكافحة معاداة السامية. بينما أغلب القرارات الكبرى والسياسات

العملية كانت بيد الوسط واليسار. وبالتالي، يمكن القول إنه رغم الغلبة العددية للفصائل اليمينية في الانتخابات، استطاعت فصائل الوسط واليسار فرض سيطرتها على القرارات عبر بناء تحالفات قوية داخل المؤتمر بين الفصائل المختلفة، والتركيز على القرارات المقبولة عالميًا مثل التعليم، دعم المجتمع المدني، وحماية الحقوق، الاستفادة من اللجان السابق الإشارة إليها وصياغة القرارات قبل التصويت، استغلال تأثير الشتات اليساري حول العالم في التصويت.

وفي المقابل، تم تعطيل القرارات التي كانت تدعو إلى توسيع السيادة على الضفة الغربية (يهودا والسامرة ووادي الأردن، وهي ملفات حساسة تميل إلى توجهات اليمين المتشدد؛ مما يعكس أن الوسط واليسار كانوا الأكثر تأثيرًا على مجمل السياسات العملية للمؤتمر[26]. كما يلاحظ التعاون بين فصائل الوسط واليسار على توحيد جهودهم من خلال مفاوضات وحوارات مع فصائل أخرى، بما في ذلك يمين الوسط بشكل محدود. ومع ذلك يبقى تنفيذ هذه القرارات في يد المجلس الصهيوني، الذي يغلب على أعضائه التوجه اليميني.

ومن المهم التأكيد على أن المؤتمر نفسه لا يمتلك سلطة تنفيذية نافذة مانعة، إلا أن نتائجه لها تأثير كبير على سياسات المؤسسات الكبرى مثل المنظمة الصهيونية العالمية، الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية لإسرائيل. إذ تؤثر هذه النتائج على توجيه الميزانيات، برامج الدعم في إسرائيل والشتات، وتعزيز التعاون بين الفصائل المختلفة، بالإضافة إلى التحكم في الروابط مع الجاليات اليهودية حول العالم.

و. سيطرة اليمين على المناصب التنفيذية:

فيما يتعلق بالتعيينات الأخيرة في المنظمة، شهدت هذه العملية جدلًا واسعًا؛ إذ بدا أن التوجهات اليمينية سيطرت بشكل واضح، خاصة عبر فصيل الليكود والممثلين في السلطة التنفيذية. أما اليسار الصهيوني، فقد ظهر ضعيف الحضور ضمن هذه التشكيلة، وغالبًا ما اقتصر دوره على أقلية رمزية أو بعض المناصب الاستشارية. ويرجع ذلك إلى تغير مهم وهو أنه قبل إعلان التعيينات، أعلن يائير لابيد انسحاب حزبه «يش عتيد» من الاتفاق على تقاسم السلطة في المؤسسات الرئيسية مثل المنظمة الصهيونية العالمية (WZO) وصندوق الأراضي اليهودي، وبرر لابيد انسحابه باعتبار أن المؤسسات فاسدة وغير قابلة

للإصلاح، وأن العمل من داخلها لن يجدي، مشيرًا إلى وجود محسوبية وفساد على مستويات منخفضة. جاء هذا الانسحاب بعد يوم واحد فقط من التوصل إلى اتفاق مبدئي بين يش عتيد والليكود لتقاسم السلطة في المنظمة، قبل أن يُلغى هذا الاتفاق.

وقد أثار الانسحاب خلافًا مع التحالف الصهيوني العمالي (World Labor Zionist Alliance)، الذي انتقد خطوة لابيد واعتبرها شعبوية وغير متسقة، واصفًا إياها بالنصر الفارغ، لأنها أعطت اليمين والسياسيين الدينيين المتشددين السيطرة على المؤسسات. ورأى التحالف أن الإصلاح يجب أن يتم من داخل المؤسسات عبر الإصرار وبناء التحالفات، وليس عبر الانسحاب[27].

وتشير هذه التطورات إلى أن اليمين في السنوات الخمس القادمة سيهيمن على ميزانية ضخمة تصل إلى 5 مليارات دولار؛ مما يجعل السيطرة على المؤسسات الوطنية المهمة سياسيًا وماليًا وأرضيًا؛ حيث تمثل القدرة على السيطرة على نحو 12% من أراضي إسرائيل.

وكان بإمكان حزب يش عتيد الحزب الثالث على مستوى الأحزاب التي حصلت على مقاعد في المؤتمر (بعد الليكود وأريزنو)، قيادة الصندوق القومي لإسرائيل المعني بإدارة الأراضي، وتمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم المستوطنات، وإعادة التأهيل البيئي والزراعي في إسرائيل، بقيادة مئير كوهين، لكن الانسحاب أدى إلى ضياع هذه الفرصة، وزيادة فرصة اليمين في تولي الصندوق؛ مما يعطي نفوذًا سياسيًا واستيطانيًا أوسع لليمين. وذلك في ظل عدم تعيين شخص جديد للصندوق إلى الآن.

ز. أزمة عدم إقرار ميزانية وتعطيل بقية التعيينات:

مر المؤتمر الأخير بالكثير من الخلافات، ويشار إلى أنه حتى بعد حوالي أسبوعين من انتهاء المؤتمر، لم يتم التوصل لاتفاقات نهائية متعلقة بالميزانية أو التعيينات بشكل نهائي في المنظمة الصهيونية. فيما يرتبط بأزمة عدم إقرار الميزانية، ويبدو أن الأمر قد يحال أيضًا إلى المجلس الصهيوني، وتكمن الأزمة هنا في أن المجلس الصهيوني يتكون من التعيينات الجديدة التي أقرها المؤتمر، وهي حتى الآن تميل لكفة اليمين بشكل كبير، وبالتالي فإن الميزانية، والرقابة عليها، من المحتمل أن تكون هي أيضًا في يد اليمين المتشدد أو القومي.

فيما يرتبط أيضًا ببقية التعيينات، فإن رئاسة المنظمة الشرفية، وباقي أعضاء السلطة التنفيذية، ورؤساء المؤسسات الوطنية بما في ذلك الوكالة والصندوقين الأساسيين للتمويل، سيخضعون للتعيين من قبل المجلس، بل أيضًا المجلس الصهيوني له القدرة على تعديل الدستور الخاص بالمنظمة، وفقًا لمخرجات المؤتمر. والتي بالتبعية من المرجح بشكل كبير أن تخضع أيضًا لليمين.

ح. الجدل حول تأثير المنظمة الصهيونية العالمية:

يمكن تقييم تطور المؤتمرات الصهيونية بشكل تاريخي ومنهجي من خلال خمس مراحل رئيسية تعكس التغيرات في أهداف المؤتمر وطبيعة مناقشاته ودور الحركة الصهيونية ضمن السياق السياسي العالمي والإسرائيلي.

المرحلة الأولى خلال عهد هرتزل:

ركزت المؤتمرات على إنشاء المنظمة وبلورة هياكلها الداخلية، وكانت طابعها عقائديًا وبرلمانيًا. وكان الاهتمام منصبًا على شئون فلسطين والنشاط التربوي للجاليات اليهودية، بالإضافة إلى وضع أسس المؤسسات الصهيونية الأولى، والحركة الصهيونية وأهدافها بشكل عام كأساس لإنشاء دولة يهودية في الأراضي الفلسطينية. وفي تلك المرحلة كانت المنظمة الصهيونية في مرحلة تأسيس وبالتالي كان دورها محوريًا في البناء.

المرحلة الثانية بعد هرتزل:

مع انتقال الحركة الصهيونية إلى المرحلة الثانية بعد هرتزل، كانت المؤتمرات تركز على شئون الهجرة والاستيطان، وتمتد المرحلة من المؤتمر السابع إلى الحادي عشر. وبالتالي مثلت المؤتمرات الخاصة بالمنظمة الصهيونية أساسًا تنفيذيًا للمخططات الصهيونية في المراحل الأولى، ولذلك تعزز دورها في التنفيذ.

المرحلة الثالثة من وعد بلفور حتى قيام إسرائيل (1917-1948):

شهدت تحول المؤتمرات إلى منصة برلمانية دولية ذات طابع سياسي واضح، مع اعتماد صلاحيات مالية واسعة وزيادة نشاط الأحزاب الصهيونية؛ مما عزز الصبغة الدولية والسياسية للمنظمة، وهي المرحلة التي أسست لنشأة الدولة اليهودية والسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

المرحلة الرابعة من 1948 إلى بداية الالفية:

منذ قيام إسرائيل 1948 حتى بداية الألفية ارتبطت المؤتمرات بالدولة اليهودية «الحديثة»؛ إذ تم إعادة صياغة برامج المؤتمر (من برنامج بازل إلى برنامج القدس) ومنح المنظمة مكانة عليا بالنسبة للحكومات الإسرائيلية والكنيست، وتم تبني قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية (1952) بالنسبة لإسرائيل، في هذه المرحلة، أصبح المؤتمر جزءًا من النظام السياسي الرسمي، يدمج نشاطاته مع الدولة ويشارك في رسم السياسات الوطنية.

المرحلة الخامسة منذ 2000 إلى الآن:

ومن الملاحظ أن فاعلية ودور المنظمة الصهيونية العالمية تراجعت بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة مقارنة بالفترات الأولى لتأسيس المنظمة والمؤتمر الصهيوني العالمي. وقد يُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى الخلافات والانقسامات الداخلية التي أدت إلى عزوف بعض التيارات اليهودية عن الانضمام إلى المنظمة أو تنفيذ أجنداتها بشكل متسق ومتتابع.

فضلًا عن ميل ميزان القوى والتحكم الأكبر في السياسات الصهيونية حول العالم لصالح إسرائيل نفسها؛ حيث بمرور الوقت ورثت إسرائيل مهام الحكم والبناء والصيانة التي كانت في السابق من قِبَل المنظمة الصهيونية العالمية، وبدأت إثارة عدة تساؤلات؛ لمن يخضع ميزان القوى، لإسرائيل أم للمنظمة الصهيونية؟ بالتالي لوحظ أيضًا أن المهام الرئيسية للمنظمة الصهيونية باتت تميل أكثر للتعبئة؛ أي أنها يمكن أن تكون أداة تعبئة لليهود الذين ينظرون بجدية بالغة إلى الرسالة اليهودية الصهيونية، ويرغبون في تكييفها مع احتياجات العالم المعاصر، فضلًا عن أن المنظمة أصبحت أداة لتنفيذ القرارات الإسرائيلية، فبما أن تمثيل إسرائيل داخل المنظمة هو الأكبر، ويعتمد على تمثيل التيارات المختلفة في الكنيست، فإن المنظمة أصبحت عمليًا امتدادًا للحكومة الإسرائيلية وأداة لتنفيذ قراراتها، لا سيما في ظل هيمنة التيار اليميني على الكنيست، وبالتالي لم تعد المنظمة الصهيونية تمثل اليهود كافة كما تروج لنفسها بل تمثل إسرائيل والحكومة بها.

لكن لا يعني ذلك اختفاء تأثيرها، بل يمكن القول إن السمة اليهودية المرتبطة بالشعب اليهودي عبر التاريخ تظهر بوضوح في الفترة الحالية وهي سمة الانقسام والتشتت. وكان هذا المؤتمر الأخير ذا أهمية كبيرة؛ لأنه جاء بعد أحداث مهمة على الساحة الإسرائيلية والعالمية، إلا أن نتائجه لم تكن حاسمة أو فاصلة بشكل كبير، بل ويمكن الإشارة إلى ملفين مهمين لم يحسما في المؤتمر وهما: رفض بناء مستوطنة E1في الضفة الغربية، وعدم مناقشة قرار فرض السيادة على الضفة الغربية وغور الأردن على الرغم من أنه كان مدرجًا ضمن قائمة مشروعات القرارات المقترحة.

يأتي ذلك بعد التصريحات الأمريكية في الفترة الأخيرة الرافضة لفرض السيادة على الضفة الغربية، وهي وإن كانت تصريحات وظيفية مؤقتة، تخضع فقط للتغيرات الحادثة في الرأي العام العربي والعالمي، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تهدئة الغضب العالمي تجاه موقفها وموقف إسرائيل، فإن المنظمة العالمية أيضًا جاءت قراراتها اتساقًا مع ذلك. وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل سياسة فرض السيادة على الضفة لفترة معينة؛ نظرًا لأن المنظمة تمتلك قدرة على الضغط رغم محدوديتها.

ومع ذلك فإن ذلك لا يعني استبعاد إمكانية فرض السيادة في وقت لاحق؛ إذ يمكن أن يتخذ المجلس الصهيوني، الذي يضم الأعضاء التنفيذيين من اليمين الإسرائيلي واليهود حول العالم، قرارًا يعكس ذلك مستقبلًا. والأمر يتعزز بشكل خاص منذ عام 2015، عندما صادقت الحكومة الإسرائيلية على تعديل قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، الذي منح قسم الاستيطان التابع للمنظمة صلاحيات واسعة لإدارة الأراضي في المناطق الريفية بالضفة الغربية المحتلة. يسمح هذا القانون للقسم بوضع الخطط، تطوير الأراضي، وتخصيصها لإنشاء مستوطنات جديدة، سواء باستخدام الموارد الخاصة للمنظمة أو عبر جهات خارجية؛ مما يعني أن للمنظمة القدرة على التحكم في ملف الاستيطان والسيطرة على الضفة الغربية بعد انتهاء أعمال المؤتمر، وذلك عبر آليات أخرى تمتلكها.

بالتالي يمكن استنتاج أن مستقبل الصهيونية العالمية سيمتاز بتعقيد مزدوج على عدة مستويات؛ على المستوى الداخلي، ستظل الانقسامات الحادة بين الفصائل اليمينية والوسط واليسار مؤثرة؛ حيث يبدو أن اليمين سيهيمن على المناصب التنفيذية والموارد المالية والاستيطانية؛ مما يمنحه قدرة واسعة على

توجيه السياسات الكبرى، بينما سيظل الوسط واليسار قادرين على فرض بعض القرارات عبر التحالفات الاستراتيجية والتموضع المؤسسي، خصوصًا في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية. وعلى المستوى الخارجي، يبدو أن الاتجاه الحالي للصهيونية يتمثل في العمل على استقطاب الجيل الجديد في الشتات عبر برامج التعبئة والتعليمية والدعائية لإعادة ربط الشباب بالهوية اليهودية والصهيونية. والعمل على تحسين صورة إسرائيل واليهود دوليًا عبر الأنشطة الدعائية والرقمية. وأخيرًا على المستوى الاستراتيجي، هناك اتجاه إسرائيلي لاستخدام المنظمة الصهيونية العالمية كأداة تنفيذية لدعم أهدافها الوطنية، خصوصًا في ملفات الأراضي والاستيطان، مع إبقاء المنظمة كواجهة تمثيلية دولية بشكل صوري أكثر من أن يكون لها دور محوري وفعلي عكس الرغبات الإسرائيلية.

الهوامش والمراجع

1. Palquest, About Search العربية World Zionist Organization Congresses https://www.palquest.org/en/overallchronology?nid=138&chronos=138&sideid=6374

2. Jerusalem Post, How the 39th World Zionist Congress will shape future of Jewish world – explainer, OCTOBER 23, 2025, 39th World Zionist Congress to impact Jewish world future | The Jerusalem Post

3. Daniel J. Elazar, The Jewish Agency and Other Worldwide Instrumentalities of the Jewish People Reinventing World Jewry: How to Design the World Jewish Polity, Jerusalem Center for Public Affairs, https://dje.jcpa.org/articles3/rwj1.htm

4. Section 3 Article 17 The constitution of the World Zionist Organization https://www.wzo.org.il/Upload/media/Files/WZO_Constitution_2024.pdf

5. WZO, International Zionist Organizations, https://www.wzo.org.il/page/partners/affiliated-zionist-organizations/en

6. المصدر نفسه The constitution of the World Zionist Organization https://www.wzo.org.il/Upload/media/Files/WZO_Constitution_2024.pdf

7. WZO, Agenda https://www.wzo.org.il/sub/39th-zionist-congress/agenda/en

8. ووفقًا للمادة 21 من دستور المنظمة الصهيونية العالمية لا تُجرى انتخابات في إسرائيل، ويُعيَّن المندوبون بناءً على قوة الأحزاب الصهيونية في آخر انتخابات كنيست قبل المؤتمر، ولا يُسمح بتمثيل أي حزب يروّج للتمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي.

9. הרכב נציגות ישראל לקונגרס הציוני ה -ל»ט https://www.wzo.org.il//Upload/media/Files/Final_Resutls_Israel_1.pdf

10. Resolutions

11. Draft_Resolution_Proposals_for_the_Zionist_Congress_XXXIX.pdf

12. قرارات المؤتمر الصهيوني التاسع والثلاثون – الانتخابات وتفويضات الصلاحيات وإنشاء اللجان https://www.wzo.org.il/sub/39th-zionist-congress/resolutions39/en

13. E Jewish philanthropy, After initial agreement collapsed, World Zionist Congress reaches new tentative power-sharing deal, November 4, 2025, After initial agreement collapsed, World Zionist Congress reaches new tentative power-sharing deal - eJewishPhilanthropy

14. JNS, Lapid pulls his party out of WZO power-sharing agreement, Nov. 6, 2025, https://www.jns.org/lapid-takes-pulls-his-party-out-of-wzo-power-sharing-agreement/

15. WALTER LEHN, the jewish national fund, palquest palestine-studies, https://palquest.palestine-studies.org/sites/default/files/The_Jewish_National_Fund-Walter_Lahen.pdf

16. The Resolutions of the Thirty-Fourth World Zionist Congress, 1721- June 2002, https://www.palestine-studies.org/en/node/41131

17. Jstreet, World Zionist Congress votes to support settlement freeze and two-state solution; far right storms stage and shuts down Congress https://jstreet.org/world-zionist-congress-votes-to-support-settlement-freeze-and-two-state-solution-far-right-storms-stage-and-shuts-down-congress/

18. The guardian, Netanyahu urges restraint as West Bank settlement building freeze is lifted, 26 Sep 2010 https://www.theguardian.com/world/2010/sep/26/settlements-freeze-israel-palestine-netanyahu

19. Jpost, Knesset Committee authorizes increased transparency in WZO Settlement Division, https://www.jpost.com/israel-news/knesset-committee-authorizes-increased-transparency-in-wzo-settlement-division-438080

20. zionist organization of america (zoa), World Zionist Congress of WZO Adopts ZOA's Anti-BDS Resolution including Judea/Samaria, November 7, 2016, https://zoa.org/201610341488-/11/world-zionist-congress-of-wzo-adopts-zoas-anti-bds-resolution-including-judeasamaria/

21. Times of israel, Knesset passes law barring boycott supporters from Israel, 6 March 2017, https://www.timesofisrael.com/knesset-passes-law-barring-boycott-supporters-from-israel

22. The Zionist Congress XXXVIII 2 Adopted Resolutions 3 October 2020, https://www.wzo.org.il/Upload/media/Files/Zionist_CongressXXXVIII___29_11_2020.pdf

23. Jewishagency, More Than 20,000 Olim from 70 Countries Moved to Israel in 2020 https://www.jewishagency.org/more-than-20000-olim-moved-to-israel-in-2020/

24. גאווה מקומית: אביב שמילוביץ', תלמידת מקיף ד' גימנסיה גן-נחום והמורה מיכה טלמור ייצגו את ישראל בקונגרס הנוער הציוני-יהודי העולמי בבודפשט https://www.be106.net/231120294/

25. Dr Yizhar Hess, OPINION: Why the upcoming World Zionist Congress deeply matters, jewish news, October 22, 2025, https://www.jewishnews.co.uk/opinion-why-the-upcoming-world-zionist-congress-deeply-matters/

26. The Jewish Theological Seminary All Rights Reserved, Chancellor Schwartz Reflects on the World Zionist Congress, November 5, 2025, https://www.jtsa.edu/news/chancellor-schwartz-reflects-world-zionist-congress/

27. Haaretz, ‹Withdrawal Is Not the Answer›: Leftist World Zionist Congress Faction Says Yair Lapid Handed the Religious Right a Major Win, https://www.haaretz.com/jewish/202507-11-/ty-article/.premium/leftist-faction-in-world-zionist-congress-accuses-lapid-of-handing-religious-right-big-win/0000019a-5ec5-d22e-a39b-7efdd85b0000

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية